من يمتنع ان الحيزي الحقيقي يقع محمولا اما من اجازه ولا يجب ع س
قوله وتاويل الخ تاويل زيد بصاحب هذا الاسم لا بد منه وان لم
يشترط اشتقاق الخبر كما هو الصحيح من مذهب البصريين لان
السامع عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه
صاحب اسم زيد وسوق الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند
المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون
محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا
في شخص واما سلب زيد عما عداه فهو صحيح لكنه ليس محل حقيقة
مطول وس بالمعنى في بعضه قوله صرفه هذا كان الضمير الخ لانه
مسند اليه وهو عين المبتدا فقد اسند الى المبتدا بواسطة اسناده
الى الضمير الذي هو عبارة عن المبتدا وحاصل الكلام يقتضي ان المسند
الى المبتدا الفعل وحده لا الجملة التي هي مجموع الفعل والضمير فيه
اي هذا الدليل يجري بعينه في نحو زيد ضربته لان المبتدا الذي هو زيد
يكون منبها يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ضرب صرفه
الى نفسه ثم اذا جا ضمير المفعول الذي هو الها في ضربته صار الفعل
مسندا اليه ايضا بالوقوع عليه الذي هو نسبة الفعل الى المبتدا
واذا صار مسندا اليه بذلك صار فعال المبتدا لانه عينه في المعنى
فيتكرر الاسناد الى المبتدا فيحصل التقوي لا يقال اسناد الفعل
الى المفعول ليس اسنادا تاما فلم يتكرر الاسناد التام لانا نقول المراد
بالاسناد في هذا المبحث اعم من التام ولهذا استثني منه ما يكون
اسناده كلا اسناد وهو اشبه بالخالي عن الضمير وحينئذ فما الفرق قه
بين نحو زيد قام ونحو زيد ضربته حيث جعل الاول يفيد التقوي
دون الثاني كما ذكره بقوله فخلا هذا يخص الخ الاشتغال وما الفرق
بينهما ثم ان هذا الاشكال وارد على صاحب المفتاح ان اراد الاختصاص ص
بما يكون الفعل مسندا الى ضمير المبتدا فظاهر عليه والا فعلى الشارح حيث.

حمل

حمل كلامه على ذلك ع س قوله ونحو زيد نحو ضربته اذ
ليس الضمير المسند اليه ضمير المبتدا حتى يصرف الحكم اليه قوله
ويجب الخ عبارة المطول وينبغي ان يكون مبنيا كما سبقت الاشارة اليه
قوله واما على ما ذكره السيد في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم هذا المعنى
الذي ذكره الشيخ انه يفيد التقوي مشترك بين اخبار المبتدا الاخر سواء
سواء كانت جملا او مفردات فلا تعلق له بضابط كون الخبر جملة
والتعويل هنا على ما في المفتاح انتهى س وكتب ايضا قدس سره ما نصه
كان الشارح سكت عن رد ما ذكره الشيخ بان وجوده فيما لا يفيد التقوي وهو
المسند المفرد يدل على ان ليس وجه التقوي لوضوحه قوله ولم يتعرض
الخ جواب اشكال قوله امره اي حكمه وشانه لا يختبر عنه الا
بجملة قوله وكونه معلوما انظر من اي علم فان ما تقدم في قوله واما
افراده الخ لا يفيده ويحتمل انه اراد انه علم من قوله في الاخراج على
خلاف مقتضى الظاهر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان ضمير
الشان او القصة انتهى قوله فهي الجملة في التقوي الخ مطول قلت
لعود الخلل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال للتقوي
سواء كان من سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص
من حيث انه تقوي اخذ في بيانه فانظره قوله وكون تلك الجملة
اسمية ينبغي ان يقيد بما خبرها اسم لا فعل والا لم يفد الدوام والثبوت
بل التجدد كما هو ظاهر ثم رايت التصريح به في شرح المفتاح قوله
فهي اذا كان المراد اي من الجملة التي وقعت مسندة التجدد او حدوث
المسند للمسند اليه فزيد انطلق يشارك انطلق زيد في الدلالة
على تجدد الانطلاق ثم قال قوله اذا كان المراد خلاف التجدد والتغير
هذا انما يجري في الاسمية التي خبرها اسم كالمثال المذكور واما زيد
ابوه انطلق فانه يفيد التجدد الا ترى الى قوله فالاسم الخ فانه
يدل على خلاف التجدد مستندا الى الاسم الذي وقع مسندا في الاسمية

Copyright © King Saud University